

جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

الوزير

قرار وزير المالية

رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٢

بشأن قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة

وإجراءات تحصيل الضريبة على أرباحها

وزير المالية :

- بعد الإطلاع على قانون تنمية المنشآت الصغيرة الصادر بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ .
- وعلى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .
- وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادر بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ .
- وعلى قرار وزير المالية رقم ٤١٤ لسنة ٢٠٠٩ بشأن قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة وإجراءات تحصيل الضريبة على أرباحها .
- وبناء على ما عرضه رئيس مصلحة الضرائب المصرية .

قرر

المادة الأولى

يقصد بالمنشآت الصغيرة في تطبيق أحكام هذا القرار كل شخص اعتبارى أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يجاوز رأسمالها المدفوع مليون جنيه ، ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً ، ولا تعد منشأة صغيرة في هذا الشأن ما يأتى :

- ١- الأشخاص المرتبطة المنصوص عليها في المادة (١) من قانون الضريبة على الدخل المشار إليه .
- ٢- الأشخاص والمنشآت غير المقيمة .
- ٣- المنشآت الدائمة طبقاً لحكم المادة (٤) من قانون الضريبة على الدخل المشار إليه .
- ٤- المنشآت والأنشطة المهنية (المهن الحرة وغير التجارية) .

٥- وكلاء الشركات الأجنبية وفروعها .

٦- الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والجهات الحكومية التي تمارس نشاطاً مما يخضع للضريبة على الدخل ، والمنشآت التي لا تهدف إلى الربح .

المادة الثانية

فيما عدا المنشآت الصغيرة التي تتخذ شكل شركة مساهمة أو توصية بالأسهم أو شركات ذات مسئولية محدودة ، يكون تحديد صافي الربح الذي تحققه المنشآت الصغيرة التي لا يجاوز رقم الأعمال السنوى لكل منها مليون جنيه وفقاً للتعليمات التنفيذية للفحص التي يصدرها رئيس مصلحة الضرائب المصرية بعد موافقة وزير المالية ، وذلك دون إخلال بحق هذه المنشآت في محاسبتها ضريبياً طبقاً للدفاتر والسجلات التي تمسكها والمستندات المؤيدة لها التي تعتمد عليها المصلحة .

ويكون تحديد صافي الربح الذي تحققه المنشآت الصغيرة التي يزيد رقم أعمالها السنوى على مليون جنيه ولا يجاوز مليونى جنيه بناء على قائمة الدخل المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق والأصول والقواعد المحاسبية المتعارف عليها ، ويسرى ذلك على المنشآت الصغيرة التي تتخذ شكل شركة مساهمة أو توصية بالأسهم أو شركة ذات مسئولية محدودة أياً كان رقم أعمالها السنوى طالما لم يجاوز مليونى جنيه .

ويتم تحديد صافي الربح الذي تحققه المنشآت الصغيرة التي يتجاوز رقم الأعمال السنوى لكل منها مليونى جنيه وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل المشار إليه .

وفي جميع الأحوال تلتزم المنشآت الصغيرة بإصدار فواتير مقابل ما توديه من أعمال وخدمات ومبيعات سلع .

المادة الثالثة

يتم تحديد صافي أرباح المنشآت الصغيرة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القرار التي يقتصر تعاملها في سلع مسعرة تسعيراً جبرياً أو يكون ضمن أنشطتها سلع خاضعة للتسعير الجبرى ، من خلال حصر فواتير الشراء وتحديد الربح على أساس هامش الربح بالمستندات المؤيدة لمشترياتها من هذه السلع ، ويسرى على تحديد صافي الربح الذي تحققه المنشأة من غير ذلك أحكام هذا القرار .

المادة الرابعة

على المنشآت الصغيرة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القرار تقديم إقراراتها الضريبية على نموذج الإقرار الضريبى المعد لذلك .

المادة الخامسة

يجوز للمنشآت الصغيرة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية من هذا القرار عدم تطبيق معايير المحاسبة المصرية عند إعداد قوائمها المالية، واستثنى هذه المنشآت من تطبيق أحكام تحديد صافي الربح الضريبي وفقاً لحكم المادة (٢١) من قانون ضريبة الدخل المشار إليه بالنسبة لما ترتبط به من عقود طويلة الأجل .

المادة السادسة

لا يسرى الفحص بنظام العينة المنصوص عليه في المادة (٩٤) من قانون الضريبة على الدخل المشار إليه على المنشآت الصغيرة التي تقدم إقرارها الضريبي السنوي ، ويتم محاسبتها وفقاً للتعليمات التنفيذية للفحص المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية من هذا القرار .

المادة السابعة

على مأمورية الضرائب المختصة إمساك سجل تفيد فيه المنشآت الصغيرة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القرار التي تقدم إقرارها الضريبي على النموذج المعد لذلك ، ويجب أن يدون في هذا السجل اسم المنشأة ، وكيانها القانوني ، ونوع النشاط ، وأسماء الشركاء وعناوينهم والرقم القومي لكل شريك . وعلى وحدة خدمة الممولين بالمأمورية تقديم خدمات التوعية والمساعدة اللازمة لتسجيل المنشآت الصغيرة .

المادة الثامنة

يُلغى قرار وزير المالية رقم ٤١٤ لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه

المادة التاسعة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره

وزير المالية

ممتاز السعيد

صدر في ٢٠١٢/٢/٨